خامساً: تجارب بعض دول العالم مع ظاهرة الفساد من واقع الدراسات السابقة

تقرر الأمم المتحدة في برنامجها العالمي ضد الفساد أنه يؤدي إلى تقويض المؤسسات الديمقراطية، وإعاقة التنمية الاقتصادية، كما يسهم في عدم استقرار الحكومات حيث يتضمن الفساد تزويراً للعمليات الانتخابية وانحرافاً عن القواعد القانونية أو إساءة استخدام القانون. أما التنمية الاقتصادية فإنها تتوقف أيضاً نظراً لما يسببه الفساد من إعاقة الاستثمار الأجنبي والمشروعات الصغيرة داخل الدولة والتي غالباً ما تجد صعوبة بالغة في تحمل التكاليف المطلوبة منها في ظل وجود الفساد".[47]

كذلك عرف "البنك الدولي" الفساد باعتباره العائق الأكبر بل ويكاد يكون الوحيد. أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يعمل على تقويض عملية التنمية من خلال ما يتضمنه من انحرافٍ عن أحكام القانون وإضعاف الأساس التنظيمي الذي يقوم عليه النمو الاقتصادي[48]

كذلك أشارت آراء واتجاهات نظرية عديدة من خلال الاستعراض النظري السابق حول ظاهرة الفساد، إلى حجم وعمق الآثار السلبية التي يتركها الفساد على طبيعة أداء الدولة والأفراد، وعلى شرعية النظم الحاكمة، وعلى التطور السياسي، وأيضاً على عملية التنمية الاقتصادية والتطور الاقتصادي بشكل عام.

فضلاً عن ذلك تؤكد بعض الكتابات على أنه برغم وجود الفساد داخل الديمقراطيات الغربية المتقدمة وبلدان أوربا الشرقية كما هو الحال في بلدان العالم الثالث، إلا أن دراسة الفساد في مجتمعات العالم الثالث تحتل أهمية خاصة نظراً لوجوده بشكل أكثر انتشاراً عن البلدان المتقدمة من ناحية، ونظراً لآثاره الخطيرة على التطور السياسي والاقتصادي من ناحية أخرى.

غير أنه برغم كل هذه التأكيدات السابقة حول الآثار المدمرة للفساد على عملية التنمية الاقتصادية وعلى التطور السياسي وشرعية النظم الحاكمة، إلا أن

الرجوع إلى تجارب بعض الدول التي تعاني مستويات عالية من الفساد – ومن خلال الدراسات التي أجريت عنها – سوف يؤكد لنا أنه برغم ارتفاع مستوى الفساد في هذه الدول إلا أنه لم يؤثر بالسلب على معدلات النمو الاقتصادي ولم يؤثر أيضاً على شرعية النظم الحاكمة بها. وفي الفقرات التالية نحاول التعرف على الظروف الموضوعية التي تحد من الآثار التدميرية لظاهرة الفساد.

(1) الآثار المترتبة على تفشي الفساد في بعض دول العالم:

في سياق مناقشة الآثار المترتبة على تفشي الفساد، يشير "ناي" Nay إلى **نيكاراجوا** التي استثمر فيها الفاسدون رؤوس أموالهم التي جمعوها من عمليات غير مشروعة، في مشروعات اقتصادية داخلية، الأمر الذي نتج عنه تحقيق نمواً اقتصادياً ملحوظاً، وترتب عليه أيضاً استقراراً سياسياً.[49]

مثال آخر من **الصين** التي تشير قوائم منظمة الشفافية الدولية إلى ارتفاع مستوى الفساد فيها، والذي تعكسه درجات الشفافية الحاصلة عليها بداخل هذه القوائم منذ عام 1996 وحتى عام 2005، وقد تراوحت ما بين 2.4 إلى 3.4 درجة من عشرة، علماً بأن الرقم عشرة يشير إلى أعلى درجات الشفافية والرقم صفر يشير إلى أعلى معدلات الفساد. وتحتل الصين الدولة رقم 52 في العالم في قائمة 1998، ثم تراجعت إلى الرقم 57 في قائمة 2001، ورقم 59 في قائمة 2002، ووصل ترتيبها بين دول العالم في قائمة 2005 إلى رقم 78.[50]

لكن على الرغم من ارتفاع معدلات الفساد في الصين والذي تؤكد دراسة سابقة أنه "قد أصبح ظاهرة هيكلية اخترقت نسيج العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية" إلا أن نفس الدراسة تؤكد أيضاً على أن الصين قد حققت في ظل هذا المناخ أعلى معدلات للنمو الاقتصادي في تاريخ الصين الحديثة، ولم يشكل الفساد هناك عائقاً أمام عملية التنمية الاقتصادية ولا تهديداً لشرعية النظام السياسي.[51]

فعلى الصعيد الاقتصادي، حققت "الصين" إنجازات متميزة في القطاع الزراعي حيث أعلنت عام 1996 عن تحقيقها الاكتفاء الذاتي من الحبوب، فضلاً عن ارتفاع دخول الفلاحين بنسبة (10%). كما حققت أيضاً المشروعات الصناعية المملوكة للدولة تقدماً ملحوظاً في إنتاجها وأرباحها. إضافة إلى أن الفساد لم يشكل تهديداً لشرعية النظام الحاكم هناك حيث يوجد جسراً قوياً من الثقة بين المواطن الصيني وحكامه، ولا تزال الحكومة تتمتع بمصداقية عالية لدى المواطن.[52]

غير أنه على الطرف المقابل نجد أمثلة لدول أخرى مثل نيجيريا وإندونيسيا وروسيا، تعاني من الآثار المدمرة للفساد المتفشي فيها، على عملية التنمية الاقتصادية وأيضاً على شرعية النظام.

فإندونيسيا – على سبيل المثال – شهدت هبوطاً في قيمة العملة المحلية، وبدأ نظامها المالي في الانهيار ووقع الإفلاس، وطُرد العاملين بالجملة، وعاد نصف شعب أندونيسيا إلى الفقر، وقد حدث ذلك في عام 1997.[53]

مثال آخر من دراسة سابقة لدولة يلحق فيها الفساد بآثاره الضارة على عملية التنمية الاقتصادية والتطور السياسي وهي "**روسيا**" التي اتبع فيها "يلتسين" سياسة إصلاحية من أهم ملامحها: تحرير الأسعار، خصخصة الزراعة والصناعة، الانضمام للمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية للحصول على المساعدات اللازمة لعملية الإصلاح. إلا أن الفساد المتفشي في هذه الدولة مارس آثاره السلبية على الاقتصاد الروسي.[54]

ويتضح من ذلك العرض الموجز لآثار الفساد داخل بعض دول العالم أن الفساد لم يمارس آثاره المدمرة في بعض الدول بينما مارس هذه الآثار في دول أخرى لا تقل معدلات الفساد فيها عن الأولى. فينكاراجوا، والصين يشهدان مستوى عالٍ من الفساد لا يقل عن دول مثل نيجيريا وإندونيسيا وروسيا. فإذا كانت درجات الشفافية الحاصلة عليها **الصين** – كما سبقت الإشارة – داخل قوائم منظمة

الشفافية الدولية قد تراوحت ما بين (2.4 إلى 3.4) درجة بين عامي 1996 و 2005 فإن دولة مثل **إندونيسيا** حصلت خلال نفس الفترة على درجات من عشرة تتراوح ما بين (2.7 إلى 2,2)، وكذلك **روسيا** حصلت على درجات تتراوح ما بين (2.6 إلى 2.4) خلال نفس الفترة الزمنية. [55] وهو ما يشير إلى تقارب مستوى الفساد في كل هذه الدول ولكنه لا يمارس ذات التأثير في كل هذه الدول أيضاً.

والتساؤل الذي يطرح نفسه هنا هو ما السبب وراء ممارسة الفساد لتأثيراته المدمرة في بعض الدول وعدم فعالية تلك التأثيرات في دول أخرى؟

تقدم الدراسات السابقة الإجابة عن هذا التساؤل من خلال استعراضها لبعض الظروف والعوامل الموضوعية التي حالت دون تدمير الفساد المتفشي في بعض الدول لعملية التنمية الاقتصادية وحالت أيضاً دون تهديده لشرعية النظم الحاكمة هناك.[56]

(2) طبيعة الظروف الموضوعية الدافعة والمعوقة للآثار السلبية لظاهرة الفساد:

تتمحور الظروف الموضوعية الدافعة والمعوقة لآثار الفساد السلبية – كما عرضت لها الدراسات السابقة – حول محوران رئيسيان يتمثلان فيما يتحقق من إنجازات على الصعيدين الاقتصادي، والاجتماعي. أما المحرك الرئيسي والفاعل لهذه الإنجازات فهو الطبقة الحاكمة.

فإذا ما بحثنا عن العوامل المشتركة بين تلك الدول والتي تحد من تأثيرات الفساد الضارة على عملية التنمية الاقتصادية وشرعية النظام السياسي، سوف نلحظ أنها تتمثل فيما يلي:-

I -أن أموال الفساد استثمرها الفاسدين في مشروعات اقتصادية محلية كما حدث في كل من "نيكاراجوا" و"الصين"، ورفع بالتالي من معدلات النمو الاقتصادي.

ب- حرص القيادات المسئولة على تحقيق مطلب الاستقرار الاجتماعي لدى المواطن والحرص على منحه الإحساس الدائم بالأمان والاستقرار الوظيفي.

ففي الصين، ومنذ عام 1949، تحرص القيادات الصينية دائماً، على اختلاف توجهاتها الأيديولوجية، على منح الأولوية لمطلب "الاستقرار الاجتماعي" وتحقيقه. وحتى مع التحول نحو اقتصاد السوق في السنوات الأخيرة، حاول المسئولون التقدم بحذر شديد في خطوات بيع أو خصخصة القطاع العام والمصانع المملوكة للدولة حرصاً على استقرار العمال – الوظيفي والاجتماعي – والذي يعتبرونه مسئوليتهم الأولى ويعدون دائماً بتحملها. وقد حفز الإحساس بالاستقرار المواطن الصيني على الإنجاز في نشاطه الاقتصادي وعلى الإنتاج، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي[57].

جـ- استخدام أسلوب تدرجي وبطئ وخطوات مدروسة في تنفيذ سياسات الخصخصة وبيع القطاع العام.

وقد عبر أحد كبار المسئولين في الصين عن ذلك التصور قائلاً: "إنه من غير المعقول أن نتخذ قرارات بتحويل ملكية مصانعنا إلى القطاع الخاص غداً لنجد بعد غد الملايين من العمال بلا وسيلة عيش، إنها مسئوليتنا وسنظل نتحملها".[58]

د- سيطرة منظومة من القيم الإيجابية لها جذور في ثقافة المواطن الصيني تعكس آثارها الإيجابية على عملية التنمية حتى مع تفشي الفساد.

فقد أشارت نفس الدراسة السابقة إلى أن نجاح الصين في بلوغ مستويات عالية من النمو الاقتصادي على الرغم من تفشي الفساد،

يعود في جزءً هام منه إلى عدد من القيم الثقافية الإيجابية ذات الجذور العميقة في البيئة الصينية.[59]

هـ- تميز الاقتصاد بأداء ناجح يحقق معدلات نمو اقتصادي عالية أدت إلى وجود درجة كبيرة من الرضاء الشعبي عن النظام الحاكم، وبالتالي حالت دون تهديد الفساد لشرعية ذلك النظام.

فقد أثبتت استطلاعات الرأي في الصين وجود علاقة قوية بين إنجازات النظام في المجال الاقتصادي وبين درجة الرضاء الشعبي عنه حتى مع استمرار ممارسات الفساد.[60]

و- عدم وصول ممارسات الفساد إلى درجة تبديد الموارد العامة للدولة مما وفر الإمكانيات والموارد اللازمة للاستثمار.[61]

وفي المقابل العوامل الموضوعية السابقة، نجد على الطرف المقابل أن مجموعة الظروف والعوامل المشتركة بين تلك الدول التي أخرت فيها ممارسات الفساد بعملية التنمية الاقتصادية وشرعية النظام، تتمثل فيما يلي:-

أ- انتشار درجة عالية من الفقر ونسبة مرتفعة أيضاً من البطالة.

ففي روسيا، التي مارس فيها الفساد تأثيراته المدمرة على عملية التنمية، أدت السياسة الإصلاحية التي اتبعها النظام الحاكم هناك إلى آثار سلبية عديدة منها عجز الموازنة، وتدهور مستويات المعيشة، وغياب العدالة الاجتماعية، والخلل في توزيع الدخل والثروة العامة، مع التضخم وارتفاع الأسعار. وقد ترتب على كل ذلك زيادة نسبة الفقر، والبطالة.[62]

ب- غياب الرقابة ومخالفة القوانين أو النفاذ من ثغراتها في القطاع الاقتصادي وخاصة في مجال القطاع البنكي الذي يكون في الغالب مجالاً لتحالف السلطة والمال في طريق الفساد.

ففي أندونيسيا، شارك كبار المسئولين في مشروعات اقتصادية اعتماداً على الاقتراض من البنوك المملوكة للدول في تمويل هذه المشروعات. وقد سمحت هذه البنوك بتراكم القروض التي لم تُسدد، ولم تُتخذ أية إجراءات قانونية ضد أصحابها من كبار المسئولين[63].

جـ- تحالف المال مع السلطة الذي يتبدى فيها نشوب عمليات الخصخصة من نهب واسع حيث تباع أملاك الدولة بأقل من أسعارها بكثير.

وتقدم روسيا نموذجاً في هذا السياق، حيث تجسد الفساد في مظاهر عديدة من أهمها الاحتيال والنصب والنهب في بيع أملاك الدولة".[64]

VIII -الاستبداد السياسي وتمتع رئيس الدولة بسلطات واسعة.

ففي روسيا – على سبيل المثال – يُمنح رئيس الدولة سلطات واسعة ويسيطر على الحكم بشكل فردي ويلتف حوله مجموعة من المنتفعين الذين يستفيدون من سلطات الرئيس في تحقيق مصالحهم الخاصة.[65]

هـ- عدم حرص الدولة على الاستقرار الاجتماعي والوظيفي لمواطنيها. فقد تفجرت في الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية، مشكلات عدم الاستقرار الاجتماعي بسبب التسرع في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وإجراءات الخصخصة والتحول نحو نظام السوق.[66]

و- عدم وصول ممارسات الفساد إلى درجة تبديد الموارد العامة للدولة مما وفر الإمكانيات والموارد اللازمة للاستثمار.[67]

إذن ما يمكن أن نستنتجه من المقارنة السابقة، هو أن طبيعة الظروف الموضوعية السائدة داخل المجتمع خلال مرحلة تاريخية معينة، هي التي يتوقف عليها نوعية الآثار المترتبة على تفشي ظاهرة الفساد. فالفساد حينما يجتمع مثلاً

مع انهيار منظومة القيم الإيجابية المحفزة نحو العمل والإنتاج لدى أفراد المجتمع، فإن ذلك المناخ لا يحول دون التأثير المدمر للفساد على عملية التنمية الاقتصادية. كذلك الأمر إذا ما نما الفساد في ظل مناخ لا تحرص فيه القيادات المسئولة على تحقيق مطلب الاستقرار الاجتماعي والوظيفي لمواطنيهم.

كذلك يمكن أن تحد الظروف الموضوعية السائدة داخل المجتمع من الآثار التدميرية لظاهرة الفساد إذا ما كان هناك حرص من الدولة على تحقيق الإحساس بالاستقرار والأمان لدى مواطنيها، وإذا ما سادت منظومة قيم إيجابية تحفز على العمل والإنتاج، وإذا ما كانت هناك رقابة محكمة من الدولة، إذا ما تمتع المجتمع بنظام حكم ديمقراطي.

ووجهة النظر هذه لا تحمل تبريراً للفساد، فالفساد مُدان في أي مجتمع وتحت أي ظرف وفي أي زمانٍ، ولكننا لا نستطيع منعه أو القضاء عليه بشكل نهائي، فصحيح أنه لا يوجد مجتمع بلا فساد، ولكن توجد سلطة ونظام حكم مسئول عن هذا المجتمع ويقع عليه عبء مكافحة ذلك الفساد بالسعي نحو توفير المناخ والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أيضاً التي تحد معه أو تقضي عليه أو على الأقل تحد من آثاره التدميرية المخربة.

فإذا ما تأملنا في بعض الدول التي تنخفض بها مستويات الفساد من واقع الدراسات السابقة أيضاً، سوف نجد أن هناك عامل محوري مهم تشترك فيه غالبية تلك الدول، وهذا العامل أسهم في الحد من ظاهرة الفساد ذاتها وليس فقط من آثارها التدميرية وهو **عنصر المساءلة.**

(3) العوامل الموضوعية التي تحد من انتشار ظاهرة الفساد:-

من الدول التي تشير قوائم منظمة الشفافية الدولية إلى انخفاض مستويات الفساد بها، وتناولتها بعض الدراسات السابقة، دول مثل: سنغافورة، ألمانيا، اليابان، إنجلترا وغيرها من الدول المتقدمة.

فسنغافورة ، على سبيل المثال، وبالرغم من كونها واحدة من دول العالم الثالث (قارة آسيا)، إلا أن ترتيبها داخل قوائم منظمة الشفافية والأقل فساداً في العالم.

فقد احتلت سنغافورة المركز السابع في قائمة عام 1996 بدرجة شفافية 8.8 درجة، وتقدمت إلى المركز الرابع في قائمة 2001 بدرجة 9.2، كما احتلت المركز الخامس في قائمة 2003 بدرجة (9.4)، وحتى قائمة 2005 ظلت سنغافورة محتفظة بنفس ترتيبها الخامس بين دول العالم وعند نفس درجة الشفافية أيضاً.[68]

كذلك في دول أخرى مثل اليابان وإنجلترا تتراوح درجات الشفافية في الأولى بين 6 إلى 7.3 درجة خلال الفترة من 1996 إلى 2005، وتتراوح درجات الشفافية في إنجلترا بين 8.4 إلى 8.6 درجة خلال نفس الفترة الزمنية. وفي دولة كألمانيا تتراوح درجات الشفافية فيها ما بين 8.3 إلى 8.2 بين عامي 1996 و 2005.[69]

وبالرجوع إلى بعض الدراسات السابقة حول الفساد في هذه الدول، وجدنا أن هناك عامل رئيسي تشترك فيه تلك الدول ذات المستوى المنخفض من الفساد وهو عنصر **المساءلة.**

ويمكن إيجاز العوامل والظروف الموضوعية التي تتشابه فيها الدول التي تنخفض بها معدلات الفساد فيما يلي:-

1 - النظام الديمقراطي الذي يتيح قدراً كبيراً من الشفافية والمساءلة مهما كان منصب أو مكانة الطرف الذي ارتكب واقعة الفساد.

فسنغافورة تتمتع بنظام حكم ديمقراطي، وعنصر القيادة لديها أهم من العنصر الاقتصادي. والحكومة مسئولة أمام البرلمان في كل أنشطتها. ويحاسب كلاً من الراشي والمرتشي، والبقشيش مخالف للقانون. كما يقدم المسئولون في الحكومة إقرار ذمة مالية كل عام. إضافة إلى ذلك، فإن سنغافورة تُطبق فيها قوانين مكافحة الفساد بكل حزم ودون أية استثناءات.[70]

كذلك الحال في دول اليابان، وإنجلترا، فاليابان وإنجلترا دولتان ديمقراطيتان. وقد قامت هاتين الدولتين بمحاسبة كبار المسئولين فيها عند ارتكابهم تجاوزات ومخالفات تضر بالاقتصاد الوطني.[71]

2 – ارتفاع متوسطات الدخول وارتفاع مستوى المعيشة. ففي سنغافورة، على سبيل المثال، هناك اعتقاد راسخ لدى الدولة بأن الموظف إذا ما وجد دخلاً يكفيه، فإنه سيمتنع عن ممارسة الفساد. لذلك يعد دخل الموظف الحكومي في سنغافورة من أعلى المرتبات في العالم. فقد رفعت الدولة نصيب الفرد من الدخل القومي من 650 دولار سنوياً وقت حصولها على الاستقلال عام 1965، إلى عدة آلاف.[72]

وكذلك الحال في دولتي اليابان وإنجلترا حيث ترتفع متوسطات الدخول ومستويات المعيشة.

أما في ألمانيا، فعلى الرغم من ضعف دخول الموظفين بها، إلا أنهم يتمتعون بمشاعر الاستقرار الوظيفي، كما يحظون باحترام المواطن الألماني مما يترك مجالاً ضعيفاً أمامهم لممارسات الفساد الإداري. أما الفساد السياسي، فكما تشير إحدى الدراسات السابقة، تنتشر بعض مظاهره في ألمانيا وذلك نظراً لغياب عنصر المسائلة بالنسبة للسياسيين. فأعضاء البرلمان لا يخضعون للمساءلة، والبرلمان لا يحق له مساءلة الوزراء، والحزب هو الجهة الوحيدة المسيطرة على

قرار إبقاء أو عزل مسئول من منصبه. وقد سبق أن تورط بعض المسئولين هناك في قضايا فساد، ولم تتم إدانتهم وتم الإبقاء عليهم في مناصبهم داخل السلطة.[73]

وفي تجربة ألمانيا دليل واضح مرة أخرى على أهمية كل من **الاستقرار الوظيفي** وعنصر **المساءلة** في مكافحة الفساد والحد من نموه.

ونخلص من كل ما سبق إلى أن حرص النظام على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والوظيفي، وإرساء مبدأ العدالة الاجتماعية، والترويج لقيم إيجابية تحث على العمل والإنتاج، فضلاً عن الحرص على تحقيق مستوى معيشي ملائم، ومتوسط دخل وفرصة عمل ملائمة أيضاً، وتوفير مناخ ديمقراطي تكون المساءلة والرقابة – وخاصة مع كبار المسئولين – في قائمة أولويات النظام. كل هذه العوامل الموضوعية إذا ما توافرت بإمكانها الحد من الآثار السلبية والتدميرية للفساد على عملية التنمية الاقتصادية وعلى شرعية النظام السياسي، ويمكنها أيضاً الحد من **نمو الفساد** ذاته وليس فقط الحد من آثاره.

سادساً: تعريف الفساد ومقولات الدراسة

انطلاقاً من العرض النظري السابق حول ظاهرة الفساد يمكن أن نخلص إلى التعريف الذي تتبناه الدراسة الحالية للفساد.

تتبنى الدراسة تعريفاً للفساد يرى أن الفساد هو بمثابة سلوك جماعي عام يتفشى في المجتمع خلال مرحلة زمنية معينة بفعل عوامل بنائية اقتصادية واجتماعية وسياسية. وتستخدمه الطبقة المسيطرة على المجتمع كأحد الآليات الرئيسية التي تعتمد عليها في إعادة توزيع الثروة العامة لصالح الأقلية داخل هذا المجتمع، وفي ممارسة الاستغلال على الأغلبية الخاضعة، حيث يمثل الفساد أيضاً أحد أساليب الاستغلال التي تمارسها الطبقة المسيطرة.

ويعني ذلك أن الفساد في معناه الحقيقي – كما تراه الدراسة الحالية – ليس مجرد سلوكيات أو ممارسات فردية منحرفة يؤتيها أفراد بهدف تحقيق مكاسب

خاصة كالرشاوي الصغيرة والاختلاسات وغيرهما، وهي ممارسات قد تشكل مجرد **جرائم فردية** وترجع أسبابها إلى عوامل فردية أخلاقية أو غير أخلاقية.

أما الفساد فيتجاوز ذلك المعنى حيث ترجع أسبابه إلى عوامل بنائية وتتسم ممارساته بالسلوك الجماعي وبوجود شبكة من علاقات متبادلة. بعبارة أخرى، نستطيع أن نستخدم هذا المفهوم حينما تتحول ممارسات كالرشوة والاختلاس وتبديد المال العام وغيرها إلى سلوك جماعي أشبه ما يكون بالمؤسسة التي تكاد تحكم وتتحكم في مقدرات المجتمع.

واستناداً إلى ذلك التعريف، وانطلاقاً من الإطار النظري السابق ومن تجارب بعض دول العالم مع ظاهرة الفساد، تحاول هذه الدراسة طرح بعض المقولات النظرية حول ظاهرة الفساد ومحاولة اختبار تلك المقولات في المجتمع المصري في ضوء ما هو سائد داخل المجتمع من خلال قراءة واقعة استناداً إلى الأرقام الواردة في بعض التقارير الدولية حول ظاهرة الفساد في مصر.

وبداية تطرح الدراسة **مقولة رئيسية** تنطلق منها مجموعة من المقولات الفرعية التي تحاول الدراسة اختبارها.

المقولة الرئيسية للدراسة:

ترى الدراسة أن حجم الفساد، ومظاهره أو أشكاله، والعوامل المؤدية إليه، وأدواته أو الأساليب المستخدمة في ممارسته، وأخيراً الآثار الناجمة عنه.. كل ذلك يختلف باختلاف المجتمعات، وباختلاف البني الاقتصادية – الاجتماعية داخل المجتمع الواحد من مرحلة زمنية إلى أخرى.

فعلى الرغم من صعوبة ربط الفساد بنظام سياسي أو بخيار إيديولوجي معين، حيث يتواجد الفساد داخل كل الأنظمة ذات الأيديولوجيات المختلفة، إلا أنه من المتوقع تباين حجم الفساد وأشكاله وخصائصه بتباين المجتمعات الإنسانية، وبتباين البني الاقتصادية – الاجتماعية للمجتمع الواحد.

وتنطلق من هذه المقولة الرئيسية عدد من المقولات الفرعية التي تعتمد عليها الدراسة في تناول واقع الفساد داخل المجتمع المصري، وذلك على النحو التالي:-

سابعاً: اختبار مقولات الدراسة على الواقع المصري:-

(1) فيما يتعلق بالمقولة الأولى وهي:

"تبعية المجتمع في العالم الثالث بما تتضمنه من التحول نحو اقتصاد السوق، يصاحبها بالضرورة ارتفاع في معدلات الفساد".

فإنه يمكن القول بأن المراحل التي يكون فيها المجتمع أقل تبعية للنظام العالمي وأقل اندماجاً فيه، يكون أقل فساداً بينما الفترات التي يزداد فيها اندماج المجتمع وتبعيته يكون أكثر فساداً.

تتجسد علاقة الفساد بالتبعية من خلال الدور الذي تقوم به الشركات متعدية الجنسيات داخل مجتمعات العالم الثالث ومنها المجتمع المصري. وأيضاً من خلال الدور الذي تقوم به الطبقة الرأسمالية التابعة في الداخل.

فعلاقة التبعية لا يمكن صياغتها والحفاظ عليها من قبل القوى الخارجية المسيطرة إلا بتعاون قوى داخلية تتحد مصالحها مع المصالح الخارجية. فكما يذهب جلال أمين "لابد للتبعية من وكلاء محليين". [74] وهنا يكون منشأ الفساد. فالشركات متعدية الجنسيات، وهي شركات عملاقة، تؤدي مهامها في غالبية مجتمعات العالم الثالث اعتماداً على تقديم الرشاوي والعمولات لكبار المسئولين والسياسيين ورجال الأعمال والمال في تلك المجتمعات.

وفيما يتعلق بالمجتمع المصري، وعلى الرغم من أن موقف النظام السياسي خلال المرحلة الاشتراكية من تاريخ المجتمع كان موقفاً معادياً للتبعية، إلا أن النظام في المرحلة التالية وهي المرحلة الليبرالية – والممتدة حتى الآن – أعاد المجتمع مرة أخرى أسيراً لروابط التبعية للعالم الرأسمالي.

فبعد انتهاء المرحلة الاشتراكية ومحاولات النظام الناصري للقضاء على نفوذ وسيطرة القوى المحلية الحليفة للغرب، بدأ النظام الجديد في تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي والتحول التدريجي نحو اقتصاد السوق. وقد تواكبت هذه السياسة مع صعود ظاهرة الشركات متعدية الجنسيات. وقد أتاحت سياسة الانفتاح

الفرص أمام هذه الشركات لتمارس نشاطها داخل المجتمع المصري بالتعاون مع الطبقة الرأسمالية الجديدة التي أفرزتها أيضاً سياسة الانفتاح، مما أسهم في المزيد من فرص نمو الفساد مع بدايات هذه المرحلة.

وذلك إضافة إلى ما يترتب على أنشطة تلك الشركات التي تخرج باستثماراتها إلى خارج دولها الأم، ذلك الخروج الذي ينطوي على تصدير العمالة إلى خارج هذه الدول فترتفع البطالة في دول العالم الثالث ويزداد توزيع الدخل سوءاً، ويزداد انسحاب الدول من التدخل في النشاط الاقتصادي، وحماية صناعاتها وعمالها.[75] وكلها خصائص لمناخ اجتماعي مهيئ لنمو ظاهرة الفساد.

وتسود دائماً اتهامات متبادلة بين الساسة الأمريكيين والأوربيين من ناحية وبين المصريين من ناحية أخرى، حول الطرف الذي يتحمل تبعة ذلك الفساد الناشئ عن أنشطة الشركات متعدية الجنسيات داخل مصر.

فالساسة الغربيين والأمريكيين يلقون بمسئولية ذلك الفساد على الموظف المصري "ويرددون ادعاءات شركاتهم بأن رجال الأعمال الغربيين لابد لهم أن يدفعوا الرشاوي إلى الموظفين المصريين إن شاؤوا الحصول على عقود، أو عقد صفقات. بينما يذهب المصريون إلى أن رجال الأعمال الغربيين هم الذين يفسدون موظفينا الكبار بعرض الرشاوي عليهم". [76] أي أنه في الوقت الذي نحمل فيه الدول الرأسمالية مسئولية "إفساد" مسئولينا في مصر والعالم الثالث، نجد الكثيرين في الدول الرأسمالية يلقون التبعة على مجتمعاتنا التي يجعل مسئوليها "الرشوة" أحد الشروط المهمة لإتمام عقود الصفقات التي يعقدوها مع الخارج من وجهة نظرهم، حتى أن الولايات المتحدة قد اتجهت نحو إصدار تشريع جديد هو "قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة" عام 1997 – 1998 ضد قيام الشركات الأمريكية برشوة المسئولين الأجانب.[77]

ولكن أياً كانت حقيقة هذه الاتهامات المتبادلة، وأياً كان الطرف المسئول عن ذلك الفساد الناتج أو المتولد عن عقد الصفقات التجارية مع الخارج، فإن

المؤشرات **والإحصاءات** التي ينشرها **البنك الدولي** تشير إلى حجم هذا النوع من الفساد وزيادة معدلاته داخل المجتمع المصري مقارنة بدول شمال القارة الإفريقية، ومقارنة أيضاً بدول الشرق الأوسط. **وفيما يلي عرضاً لتلك الإحصاءات:-**

أ- حجم الرشاوي المقدمة لبعض المسئولين في مجال الأعمال وعقد الصفقات داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة ببقية المناطق في العالم:-

تشير جماعة البنك الدولي إلى أنه في بعض الدول يتطلب إنجاز الأعمال وعقد الصفقات فيها، القيام بدفع مبالغ غير رسمية لتجاوز الخطوط الحمراء غير المسموح بتجاوزها، أو تقديم الهدايا إلى بعض المسئولين مثل مأموري الضرائب أو مفتشي الجمارك أو الموظفين الذي يمتلكون سلطة إبرام أو إتمام العقود الحكومية. **وقد كشفت الإحصاءات عن أن متوسط نسبة المبالغ التي تدفع بطريقة غير رسمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من إجمالي حجم المبيعات Sales وهي 5.02% مما يجعلها من أعلى المتوسطات مقارنة بمناطق العالم الأخرى.**[78]

البلد	نسبة المدفوعات غير الرسمية (من حجم المبيعات)
شرق آسيا والباسفيك	1.81
أوربا ووسط آسيا	0.78
أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبى	2.41
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5.02
جنوب آسيا	1.28

جدول رقم ( )

يوضح متوسطات نسب المدفوعات غير الرسمية

الممنوحة لبعض المسئولين في مناطق مختلفة من العالم

المصدر: جماعة البنك الدولي

وكما يوضح الجدول رقم ( )، تحتل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المرتبة **الأولى** من حيث حجم الرشاوي المقدمة لبعض المسئولين والموظفين ممن لديهم سلطة إصدار العقود الحكومية، وحجم هذه الرشاوي لا يقارن بالنسبة للمناطق الأخرى في العالم حيث لا تزيد أعلى نسبة في المناطق الأخرى عن 2.41% في منطقة أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي.

ب- حجم الرشاوي المقدمة إلى بعض المسئولين في مجال الأعمال وعقد الصفقات داخل مصر مقارنة ببعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبعض دول العالم الثالث الأخرى:-

يذكر تقرير البنك الدولي أيضاً أنه في داخل بلدان منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، تحتل **مصر** القمة في مؤشر الفساد المتولد عن عقد الصفقات وإبرام العقود في مجال الأعمال حيث تبلغ نسبة ما يدفع من مبالغ غير رسمية 8.02% من إجمالي حجم المبيعات.

ويوضح الجدول التالي ذلك، وقد أضفنا إليه بعض دول أخرى من العالم الثالث ولم نقتصر على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:-

البلد	نسبة المدفوعات غير الرسمية (من حجم المبيعات)
الجزائر (2002)	6.04
بنجلاديش (2002)	2.10
البرازيل (2003)	صفر
الصين (2003)	1.62
مصر (2004)	8.02
أثيوبيا (2002)	صفر
الهند (2002)	صفر
إندونيسيا (2003)	1.14
كينيا (2003)	2.91
مالي (2003)	2.88
نيكاراجوا (2003)	1.77
عُمان (2003)	1.01
باكستان (2002)	1.61
بيرو (2002)	صفر
رومانيا (2005)	0.64
جنوب أفريقيا (2003)	0.05
سوريا (2003)	صفر
تركيا (2005)	0.97
أوغندة (2003)	1.25
زامبيا (2002)	1.14

جدول رقم ( )

يوضح نسب المدفوعات غير الرسمية الممنوحة لبعض المسئولين والموظفين في مصر مقارنة ببعض دول العالم الثالث والشرق الأوسط وأفريقيا

المصدر: جماعة البنك الدولي

ومن خلال استعراض الإحصاءات الواردة عن كثير من دول العالم الثالث يتضح أن مصر في عام 2004 كانت تحت الترتيب الأول بين هذه الدول فيما يتعلق بذلك النوع من الفساد، وهو مؤشر خطير للغاية حيث قد وصلت سمعة مصر في هذا المجال إلى حد اعتبار المدفوع بطريقة غير رسمية هو أساس حركة الأعمال والصفقات، وهو مؤشر دال على حجم الفساد الذي تعيشه مصر في السنوات الأخيرة، وحجم الدور الذي تمارسه الشركات متعدية الجنسيات في نمو ظاهرة الفساد، وقبل هذا وذاك هو مؤشر على مدى تبعية المجتمع المصري وما نجم عن هذه التبعية من فساد.

جـ- دور الطبقة الرأسمالية المصرية التابعة في نمو وتكريس ظاهرة الفساد في مصر:-

يعد تشكيل الطبقة الرأسمالية التابعة في الداخل أحد النتائج المترتبة على تبعية المجتمع للنظام الرأسمالي العالمي وتحوله إلى اقتصاد السوق. فكما سبقت الإشارة، لا تنجح روابط التبعية للخارج إلا في وجود قوى محلية تدعمها. وتشكل الطبقة الرأسمالية التابعة يصاحبه بالضرورة ارتفاع معدلات الفساد وذلك لأن الفساد – كما تذهب نظرية التبعية – هو خاصية أو سمة مميزة لأنشطة هذه الطبقة في مجتمعات العالم الثالث التابعة للعالم الرأسمالي، هذا من جانب، ومن جانب آخر تتحالف هذه الطبقة مع السلطة السياسية المحلية وتؤسس شبكة هائلة من علاقات الفساد في داخل المجتمع.

وتتضح هذه الصورة داخل المجتمع المصري وعلى الأخص خلال السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ.

فبعد ما حققه نظام الستينات من خلال سعيه لتحقيق التنمية المستقلة، جاءت سياسة الانفتاح الاقتصادي مع منتصف عقد السبعينيات لتعود بالمجتمع مرة أخرى إلى دائرة التبعية للنظام العالمي، وأطلق نظام السبعينيات حرية النشاط

الرأسمالي بلا قيود، فضلاً عما قام به النظام من إطلاق حرية طبقة الأرستقراطية الزراعية والرأسمالية الكبيرة التي كان قد حجمها النظام الناصري بعد الثورة.

وقد ترتب على السياسة الاقتصادية الجديدة والتحول نحو اقتصاد السوق منذ منتصف السبعينيات، وهي السياسة التي ازداد اتجاه الدولة نحوها قوة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، ترتب عليها "تناقضاً طبقياً حاداً محوره بروز وتنامي طبقة رأسمالية استأثرت بثمار عملية النمو، واستفحل ثقلها الاقتصادي والاجتماعي".

كما يشير تقرير المجالس القومية المتخصصة. [79] وقد اختصت الطبقة الرأسمالية المصرية بالأنشطة الطفيلية التي تمثل أنشطة غير إنتاجية لا تسهم في عملية الإنتاج وتحقق الربح السريع في فترة زمنية قصيرة.

وقد شكل الفساد – وكما تشير نظرية التبعية – خاصية مميزة لنشاط الطبقة الرأسمالية المصرية.

فبداية ركزت هذه الطبقة أنشطتها الاقتصادية في قطاعات الاقتصاد غير الإنتاجية، واتجهت نحو الاستثمار سريع العائد وقليل الإنتاج كأعمال الوساطة والتجارة والبناء والمضاربة.[80]

* وقد ترتب على انتشار تلك الأنشطة الاقتصادية الطفيلية صعود منظومة قيمية تحت وتحث وتشجع على الفساد مثل قيم الاستسهال والكسب السريع بدون بذل جهد أو وقت، وصعود القيم المادية أعلى سلم القيم الاجتماعية واحترام صاحب المال والثروة بغض النظر عن مصدره، وهبوط قيمتي العلم والعمل إلى أدنى سلم القيم، والسعي وراء أي عمل مربح بغض النظر عن قيمته أو مشروعيته، فضلاً عن انتشار نمط الاستهلاك البذخي.

ومع مزيد من اندماج النظام في **الاقتصاد العالمي اتجهت** الرأسمالية الطفيلية في مصر نحو أنشطة ذات طبيعة خاصة مثل إنشاء الشركات ومكاتب

الاستيراد والتصدير والسمسرة والتوكيلات التجارية والعقارات والأراضي والتجارة في السوق السوداء، والاتجار في العملة، والمضاربات في البورصة، ثم بدأت رحلة الاقتراض من البنوك بدون ضمانات كافية من أجل تمويل مشروعاتها الخاصة وشركاتها، وظهر في مصر عدد من المليونيرات – بل الملياردیرات – الذين مارس معظمهم الفساد.[81]

* إضافة إلى ما سبق أقامت الرأسمالية المصرية شبكة من العلاقات والتحالفات مع بعض كبار المسئولين وبعض أعضاء السلطة السياسية الرسمية في الدولة.

فعلى سبيل المثال، ترددت في السنوات القليلة الماضية إشارات في الصحف إلى بعض عناصر الفساد من الذين لا يرتبطون بعلاقات قوية بثلاثة من الوزراء الذين كانوا لا يزالوا يشغلون مناصبهم الرسمية في السلطة، ومنهم وزير الزراعة السابق. [82] كذلك انخرط العديد من أعضاء الطبقة الرأسمالية من رجال الأعمال المصريين في المؤسسات السياسية كالحزب الوطني، والمؤسسة التشريعية مما ساعدهم على استصدار تشريعات وقوانين تخدم أهدافهم، وقد أدى ذلك أيضاً إلى تعاظم نفوذ الفاسدين الذين كان لبعضهم علاقات مباشرة أو غير مباشرة مع السلطة.

بل تذهب بعض التحليلات إلى أن الأصل في فساد بعض أعضاء هذه الطبقة ليس تحالفها مع السلطة، وإنما كان المنطلق في البداية لفساد هؤلاء هو أن لها علاقات مباشرة أو غير مباشرة بمواقع السلطة، ومن أمثلة هؤلاء: توفيق عبد الحي وعصمت السادات، ورشاد عثمان، وممدوح الليثي، وعبد الوهاب الحباك، والريان، ومنى الشافعي وغيرهم. [83] ويعني ذلك أن السلطة كانت هي المحركة للفساد والدافعة له منذ البداية. وهنا نستدعي مرة أخرى حديث نظرية التبعية عن الجماعات الحاكمة داخل العالم الثالث والدول الأفريقية بصفة خاصة، وحيث نظر

علماء التبعية إلى حكام العالم الثالث باعتبارهم مجرد عملاء للقوى الأجنبية خلال مرحلة ما بعد الاستعمار.

وقد برز تحالف الرأسمالية المصرية التابعة مع السلطة كأوضح ما يكون خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات وأيضاً خلال الألفية الثالثة. ويتضح ذلك مما تشير إليه إحدى الدراسات حول طبيعة الفئات الممارسة للفساد، ومنها أنهم كانوا من فئة أصحاب النفوذ خلال عقد السبعينيات، ومن أصحاب المواقع الرسمية خلال عقد الثمانينيات، ومن فئة رجال الأعمال خلال عقد التسعينيات، مع ملاحظة التداخل بين الثمانينيات والتسعينيات في فئتي شاغلي المواقع الرسمية ورجال الأعمال.[84]

وهناك العديد من المؤشرات على تحالف المال والسلطة في مصر، منها ما أشارت إليه نتائج إحدى الدراسات – التي تناولت بعض قضايا الفساد في مصر بالتشريح – من أن أغلب عناصر الفاسد لم يتم اكتشافها إلا بعد تضخم ثرواتها رغم أن بعضهم مارس الفساد لفترات طويلة تصل إلى عشرين عاماً. كما لوحظ تمكن عدد كبير من عناصر الفساد من الهرب خارج البلاد، كما استطاع بعضهم سحب ودائعه بعد التحفظ عليها أمثال أولاد عصمت السادات هذا إلى جانب أن فترات التحقيق كانت تطول إلى أكثر من عشر سنوات في بعض الأحيان. [85] وكل هذه المؤشرات تضع علامات استفهام حول القوة ذات النفوذ التي تقف خلف هؤلاء.

إضافة إلى ذلك هناك العديد من مظاهر الفساد التي تجسد تحالف الرأسمالية الطفيلية مع السلطة في مصر من بينها قضايا القروض البنكية المتعثرة. ومن أشهر قضايا عقد التسعينيات هي قضية نواب القروض عام 1995 والتي اتهم فيها أربعة برلمانيين وحوالي اثنتي عشرة من رجال الأعمال في فضيحة قرض بمئات الملايين من الجنيهات بدون ضمانات كافية.[86]

وقد واصل عدد قضايا الفساد في قطاع البنوك ارتفاعه منذ عام 2000 حيث وصلت القروض الممنوحة بدون ضمانات إلى المليارات. وتشير الإحصاءات الواردة في تقرير المجالس القومية المتخصصة إلى تفاقم هذا الشكل من أشكال الفساد بداية من عام 2000، كأحد النتائج المترتبة على تبعية المجتمع المصري.

فقد كانت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في بداية التسعينيات لا تتعدى 5% من إجمالي القروض في جميع البنوك، بينما وصلت نسبة القروض المتعثرة في عام 2000/ 2001 إلى 15.6% من إجمالي القروض، ووصلت إلى 20.2% في عام 2003/2002 ثم إلى 21.5% وفضلاً عن ذلك فإن القطاع الخاص كان نصيبه من هذه القروض أكثر من 50%، وقد حصل عليها بدون ضمان عيني.[87]

ويوضح الجدول التالي نسب المتعثرة منذ عام 2002/2001.

العام	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض
2001/2000	15.6
2002/2001	16.9
2003/2002	20.2
2004/2003	21.5

جدول رقم ( )

يوضح نسبة القروض المتعثرة سدادها من إجمالي

نسبة القروض البنكية في الفترة من عام 2000 إلى 2004.

المصدر: موسوعة المجالس القومية المتخصصة

مظهر آخر من مظاهر الفساد التي تجسد تحالف الرأسمالية الطفيلية مع السلطة في مصر نجده متمثلاً في الاستيلاء على الأراضي العامة المملوكة للدولة بوضع اليد حيث تشير الدراسات إلى دور مؤسسات هامة في تسهيل مهمة الاستيلاء على أراضي الدولة مثل وزارة الزراعة والمحليات ومثال لذلك ما تم الكشف عنه في قضية اتهم فيها وكيل وزارة الزراعة وثلاث وزراء عام 1983، ثم توالت القضايا بعدها فبلغت حجم التعديات على أراضي الدولة في الإسكندرية وحدها مبلغ 25 مليار جنيه عام 1996.[88]

وإضافة إلى تسهيل الاستيلاء على الأراضي، هناك أيضاً مظهر ثالث يجسد تحالف المال والسلطة، ويتمثل في تسهيل الاستيلاء على المال العام حيث ترى بعض الآراء أن ما يسمى بالخصخصة والتحول نحو اقتصاد السوق ما هو إلا غطاء خارجي أو ظاهري للفساد. بعبارة أخرى أن ممارسات الفساد في مصر تجري تحت مسمى الخصخصة والتحول نحو اقتصاد السوق. وتدلل تلك الآراء على ذلك باندفاع الحكومة المصرية نحو بيع الجزء الأكبر من شركات القطاع العام بأقل من ربع قيمتها الحقيقية لبعض رجال الأعمال العاملين لحساب النخبة الحاكمة ذاتها، أو لشركات أجنبية في مقابل عملات ضخمة لأعضاء النخبة الحاكمة أو لبعض كبار المسئولين في الدولة.

وفضلاً عما سبق، هناك مظاهر عديدة أخرى للفساد تجسد التحالف بين المال والسلطة منها على سبيل المثال ما عرضت له الصحف من قضايا فساد داخل قطاع الإعلام واستغلاله من قبل رجال الأعمال بمساندة القيادات المسئولة في جهاز الإعلام، وقضية المبيدات المسرطنة في وزارة الزراعة، والقضية التي اتهم فيها محافظ الجيزة السابق بتهمة تلقي رشاوي من رجال أعمال، وغير ذلك كثير.

ويتضح من الوقائع السابقة حجم شبكة **علاقات الفساد** التي تصيغها الرأسمالية الطفيلية التابعة في مصر مع السلطة، ومع القوى الأجنبية متمثلة في

الشركات متعدية الجنسية، وهي العلاقات التي تزداد قوة كلها اتجه المجتمع نحو المزيد من التبعية للخارج والاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، الأمر الذي يفسر ما وصلت إليه معدلات الفساد غير المسبوقة في المجتمع المصري خلال العقدين الأخيرين حيث الفساد هو ثمرة تلك العلاقات التي تؤسسها الرأسمالية التابعة.

(2) فيما يتعلق بالمقولة الثانية وهي:

"**يتوقف حجم الفساد أو معدلاته، وخصائصه، والآثار المترتبة عليه، على طبيعة السياسات الاقتصادية – الاجتماعية للنظم الحاكمة**".

فعلى الرغم من صعوبة ربط الفساد بنظام سياسي أو بخيار إيديولوجي معين حيث يتواجد الفساد داخل كل الأنظمة ذات الإيديولوجيات المختلفة، إلا أنه استناداً إلى الأفكار النظرية والدراسات السابقة حول ظاهرة الفساد، يمكننا القول باختلاف حجم الفساد وخصائصه وكذلك طبيعة الآثار المترتبة عليه مع تباين السياسات الاقتصادية – الاجتماعية المتبعة من قبل النظم الحاكمة.

وإذا حاولنا اختبار صحة هذه **المقولة النظرية** من خلال التجربة المصرية، وبالتحديد منذ عام 1952 وحتى وقتنا هذا، سوف نجد أنه برغم وجود مظاهر الفساد في المجتمع المصري طوال هذه المراحل التي مر بها منذ قيام ثورة 1952، لا فرق في ذلك بين المرحلة الاشتراكية خلال الخمسينيات والستينيات، وبين المرحلة الليبرالية خلال عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات وحتى منتصف الألفية الثالثة، إلا أن حجم هذا الفساد وخصائصه وآثاره قد اختلف بين المرحلتين – الاشتراكية والليبرالية – مع اختلاف وتباين طبيعة السياسات الاقتصادية – الاجتماعية المتبعة من قبل النظام الحاكم.

I - طبيعة السياسات الاقتصادية – الاجتماعية وانعكاسها على حجم ظاهرة الفساد في المجتمع المصري خلال مرحلتيه: الاشتراكية والليبرالية:-

تشير بعض الآراء إلى وجود بعض مظاهر الفساد واستغلال النفوذ خلال المرحلة الاشتراكية (52 – 1970) كمحصلة لعوامل عدة منها: اعتماد الدولة في هذه المرحلة على أهل الثقة بدلاً من أهل الخبرة، والتوسع الهائل في ملكية الدولة والذي ترتب عليه سيطرة طبقة من الموظفين لم يكن بعض أعضاء هذه الطبقة الجديدة تتمتع بالنزاهة الكاملة أو الحرص الشديد على المال العام، وهي الطبقة التي أطلق عليها طبقة البرجوازية البيروقراطية. ومن بين عوامل تفشي بعض مظاهر الفساد أيضاً خلال هذه المرحلة، ذلك العامل المتمثل في عدم خضوع عناصر النخبة العسكرية لأي نوع من المحاسبة أو المساءلة أو الشفافية المالية والسياسية، الأمر الذي سبب ظهور أشكال معينة من الفساد كالحصول على امتيازات خاصة مثل إدخال سلع مستوردة بدون جمارك، أو السطو على قصور ومجوهرات بعض أمراء الأسرة المالكة قبل الثورة.[89]

ويعني ذلك تركز عوامل الفساد خلال المرحلة الاشتراكية في زيادة حجم طبقة الموظفين من ناحية، وفي غياب عنصر المساءلة والرقابة بين أعضاء النخبة العسكرية من ناحية أخرى. أي تمثلت الفئات المرتكبة لوقائع الفساد في فئتين: **موظفي القطاع العام، وعناصر من النخبة العسكرية** الذين أتاح عدم خضوعهم للمساءلة، الفرصة للفساد لمن يتوافر لديه الاستعداد.

لكن على الرغم من مظاهر الفساد السابقة خلال المرحلة الاشتراكية، إلا أنه بالرجوع إلى بعض الإحصاءات حول حجم الفساد في هذه المرحلة، سوف نكتشف محدودية مظاهره وانخفاض معدلاته مقارنة بالمرحلة الليبرالية.

فقد زادت جرائم العبث بالمال العام خلال المرحلة الاشتراكية وتشمل الاختلاس، والتزوير، والإهمال، من 4817 جريمة عام 1966 إلى 61.3 جريمة عام 1970. وكانت قيمة الاختلاس في أول قضية تصل إلى محكمة أمن الدولة

العليا في أكتوبر عام 1967، ثلاثين ألف جنيه، شارك فيها ثمانية موظفين من شركة عمر أفندي. والغالبية العظمى من قضايا الفساد تمثلت أيضاً في اختلاسات من الشركات أو المصالح الحكومية أو الحصول على هدايا ورشاوي صغيرة. أي شكلت قضايا الفساد في هذه المرحلة الصورة النمطية للفساد الوظيفي.[90]

وتوضح الإحصاءات السابقة – ومقارنة ببداية المرحلة الليبرالية وبما يحدث الآن – انخفاض حجم الفساد خلال المرحلة الاشتراكية، والذي لم يكن فساداً بالمعنى الحقيقي للكلمة، ووفق التعريف الذي تبنته هذه الدراسة، ولم يكن سوى مجرد جرائم عادية تجسد نوعاً من الفساد الصغير أو الجرائم الفردية التي لم ترق إلى مستوى الفساد. فضلاً عن أن زيادة عدد هذه الجرائم بواقع **1286** جريمة على مدار أربعة سنوات لا يمثل زيادة عددية كبيرة في هذه الجرائم وخاصة إذا ما قورنت بحجم الفساد خلال المرحلة الليبرالية.

فقد شهدت المرحلة الليبرالية، وخاصة مع بداية عقد الثمانينيات، نمواً ملحوظاً في ظاهرة الفساد التي تمثلت في الرشاوي الكبرى، والاستيلاء على الأراضي العامة المملوكة للدولة، والاستيلاء على المال العام، والاتجار في السلع الفاسدة والممنوعات، والغش في مواد البناء، وغيرها الكثير من قضايا الفساد الكبرى.

وتشير بعض الإحصاءات إلى الارتفاع الملحوظ في معدلات الفساد بالنسبة لموظفي الحكومة والقطاع العام خلال الفترة من 1980 وحتى عام 1995.[91]

فقد ظهر مؤخراً **تقرير حكومي** يضع مصر على قائمة الدول الأكثر فساداً، وهو تقرير أصدرته إدارة الإحصاء القضائي التابعة لوزارة العدل. وقد كشف التقرير عن تزايد معدلات الفساد في مصر بشكل متواصل خلال الخمسة وعشرين عاماً الماضية. ورصد التقرير واقع الفساد بالأرقام منذ عام 1981 مشيراً إلى أن جرائم الرشوة في ذلك العام لم تتعد 91 حالة سنوياً في حين لم تزد جرائم

الاختلاس على 54 حالة. وأوضح التقرير أن هذه النسبة تزايدت بشكل كبير في منتصف الثمانينات ثم تضاعفت في السنوات الأخيرة حيث وصلت معدلات جرائم الاختلاس إلى 7000 حالة حتى الآن. وأكد التقرير أن هذه الأرقام المفزعة وضعت مصر على قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم.[92]

وتشير إحصاءات أخرى عن عام 1995 إلى ضبط خمسة آلاف قضية رشوة واختلاس واستيلاء على المال العام، تجاوزت قيمتها 13 مليار جنيه.[93]

أما تقارير النيابة الإدارية الصادرة في نهاية عام 2004، فتشير إلى أن عدد قضايا الفساد المالي والإداري داخل أجهزة الحكومة قد بلغ 63 ألفاً و 269 قضية خلال عام واحد فقط بواقع 211 قضية يومياً أي بواقع قضية فساد كل دقيقتين.[94] وبالطبع لأوجه للمقارنة بين عدد 63 ألف قضية وأكثر خلال عام 2004 وحده وبين 1286 قضية خلال أربعة أعوام من 1966 إلى 1970، حتى مع الوضع في الاعتبار حجم الزيادة السكانية لأن الفارق كبير جداً بين المرحلتين من حيث حجم الفساد مهما كان الفارق بينهما في حجم الزيادة السكانية.

ويذكر نفس التقرير السابق أن قضايا الفساد قد تمثلت في إهدار المال العام والاستيلاء عليه، والتلاعب في المناقصات وأعمال المخازن وعدم إحكام الرقابة على الميزانية. أما أطراف الفساد فمنهم مسئولون كبار في وزارات حكومية.[95]

وفي عام 2005، أجرت النيابة الإدارية تحقيقات في حوالي 72 ألفاً و 593 قضية فساد داخل أجهزة الحكومة في عام واحد فقط. وأبرز هذه القضايا جرائم اختلاس، وتبديد للمال العام، ورشوة، وتزوير.[96]

واستكمالاً لسلسلة التقارير الحكومية، يشير تقرير المجالس القومية المتخصصة إلى أن عام 2003 قد شهد زيادة في عدد قضايا الفساد عن عام 2002 بمعدل 14 ألف قضية داخل المؤسسات الحكومية بما يعكس التردي الذي وصلت إليه المصالح والوزارات والشركات الحكومية.[97]

من الواضع إذن اتجاه حجم الفساد إلى التزايد المستمر خلال المرحلة الليبرالية وتفوق معدلاته بدرجة كبيرة عن المرحلة الاشتراكية التي بدأ الحديث فيها يتردد عن الفساد مع نهاية عقد الستينيات حيث كانت أول قضية اختلاس تصل إلى المحكمة في أكتوبر عام 1967 وهو العام الذي يرى الدارسون أنه يمثل بداية شيوع ظاهرة الفساد خلال المرحلة الاشتراكية كأحد النتائج المترتبة على الحرب والاستعداد للمعركة ثم الهزيمة والأزمة الاقتصادية التي بدأت تمر بها الدولة.

أما المرحلة الليبرالية، فكما تشير أرقام قضايا الفساد، قد شهدت نمواً متزايداً ومستمراً لمعدلات الفساد الذي قُدرت خسائره بالمليارات، وأصبح موضوعاً شبه يومي في الصحف المصرية.

وإذا ما حاولنا البحث وراء أسباب تضاؤل معدلات الفساد خلال المرحلة الاشتراكية مقارنة بالمرحلة الليبرالية، سوف نلمس تأثيراً أو انعكاساً واضحاً لطبيعة السياسات الاقتصادية – الاجتماعية المتبعة من قبل النظام الحاكم، على حجم الفساد.

فقد كانت لطبيعة السياسات الاقتصادية – الاجتماعية التي أخذ بها النظام الناصري، والتي تحققت بفضلها درجة كبيرة من تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية والتوزيعية، دوراً فاعلاً في الحد من نمو ظاهرة الفساد.

لقد نجحت ثورة يوليو 1952 في إحداث تغييرات كبيرة وجذرية على طبيعة نتمط الإنتاج والبنية الاقتصادية التي كانت سائدة في المجتمع المصري قبل الثورة، وهي المرحلة الليبرالية التي اتسمت بنمط إنتاج رأسمالي، وبالتبعية الاقتصادية الكاملة للغرب، وبأقلية صغيرة من كبار ملاك الأراضي الزراعية والمسيطرة على كل أنواع النشاط الاقتصادي في مصر تقريباً.

ولأن الفساد كان السمة المميزة للعصر الليبرالي خلال مرحلة ما قبل الثورة، "قامت الإيديولوجيا الناصرية على نقد واسع النطاق لمظاهر الفساد الذي انتشر بشكل ملحوظ في المرحلة الليبرالية قبل الثورة وظهر بشكل خاص في

سلوكيات قمة النظام الحاكم أي الملك. وقدم الخطاب الناصر نقداً مريراً للفساد في ذلك العصر، وربط بوضوح بين الفساد في العصر الليبرالي وبين سيطرة رأس المال على الحكم".[98]

ومن هنا، انطلقت رؤية الخطاب الناصري للفساد من المبادئ الاشتراكية التي أرساها كأساس لبنيته الاقتصادية. **فمفهوم الفساد** لدى هذا الخطاب كان مرادفاً لمفهوم **الاستغلال**. بمعنى أن الأصل في الأمر هو أن "يأخذ كل بقدر ما يعطي" أي "يأخذ بقدر الخدمة التي يقدمها للمجتمع سواء تمثلت هذه الخدمة في صورة عمل أو رأس مال. فإذا ما تقاضى شخص **أكثر مما أعطى أي أكثر من قيمة الخدمة التي يقدمها للمجتمع** ، فإنه يكون "مستغلاً" أي "**فاسداً**" من منظور هذا الخطاب".[99]

وكان "الاستغلال" هو أيضاً معيار العدالة الاجتماعية لدى نظام الستينيات مما تعني أن الفساد في منظور الخطاب الناصري يحدث حينما تغيب العدالة الاجتماعية والتي تعني "أن يأخذ كل بقدر ما يعطي". وترتب على ذلك أن أصبح السبب الجوهري وراء انتشار الفساد – من وجهة نظر نظام الستينيات– هو عدم تطبيق العدالة الاجتماعية وغياب العدالة التوزيعية.

ومن هذا المنطلق كان الهدف الرئيسي الذي وضعه النظام الناصري أمامه أثناء صياغة عناصر مشروعه الاقتصادي هو تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية. ومن ثم فقد تشكلت ملامح البنية الاقتصادية من خلال تضخيم دور الدولة وتدخلها في الاقتصاد، وذلك في إطار السعي نحو تملك المجتمع لوسائل الإنتاج وخاصة مع ما ارتبط في ذهن النخبة الحاكمة في ذلك الوقت من أن هناك علاقة وطيدة بين سيطرة رأس المال على الحكم وبين انتشار الفساد، كما كان الحال في العصر الليبرالي قبل الثورة.

وقد تحقق بالفعل قدراً كبيراً من العدالة الاجتماعية والتوزيعية خلال المرحلة الاشتراكية، انعكست في وجود درجة كبيرة من التناسب بين "الدخول" و

"الأسعار"، مما شكل عاملاً أساسياً ساعد على عدم شيوع "الفساد الصغير" في هذه المرحلة، فضلاً عن ضعف التطلعات الطبقية وكبح جماح النهم الاستهلاكي كما حدث بعد ذلك في المرحلة التي تليها وهي المرحلة الليبرالية. [100] كذلك تبدت العدالة التوزيعية في أسلوب توزيع الناتج المحلي الذي كان توزيعاً عادلاً إلى حد كبير خلال المرحلة الاشتراكية وخاصة إذا ما قورنت بالمرحلة الحالية. فقد انتهى عقد الستينيات وكان "توزيع الناتج المحلي نصفاً للأجراء ونصفاً للملاك، أما الآن فالثلث للأجراء، والثلثان للملاك".[101]

ويمكن القول بأن العدالة الاجتماعية والتوزيعية والتحيز للطبقات الشعبية في ظل المرحلة الاشتراكية، قد حققت إلى حد كبير مطلب هام وضروري للحد من نمو ظاهرة الفساد أو على الأقل الحد من آثارها السلبية، وهو مطلب **الاستقرار الاجتماعي والوظيفي** . وهو ذات المطلب الذي تحرص على تحقيقه حكومات الدول التي نجحت في الحد من ظاهرة الفساد أو الحد من آثارها السلبية كالصين وسنغافورة وغيرها من الدول التي عرضنا لها في موضع سابق.

ومثلما كانت للسياسات الاقتصادية – الاجتماعية انعكاسها على حجم الفساد خلال المرحلة الاشتراكية، كانت لها انعكاساتها أيضاً على معدلات الفساد في المرحلة التي تلتها وهي المرحلة الليبرالية التي بدأت مع منتصف عقد السبعينيات.

فقد شهد المجتمع المصري تحولاً من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق عام 1974، بعد صدور قانون استثمار رأس المال العربي الأجنبي، والذي أقر سياسة الانفتاح الاقتصادي سياسة اقتصادية رسمية للبلاد، ومنح القطاع الخاص حرية الاستيراد والتصدير والاستثمار وإنشاء الشركات وغيرها.

ومنذ ذلك الوقت وحتى وقتنا هذا، بدأت ظاهرة الفساد في تنامي وتصاعد مستمر، مثلما أشرنا من قبل عند الحديث عن حجم الفساد خلال المرحلة الليبرالية.

فنظام السبعينيات، مع تحوله من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وبداية انسحاب الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي، اتسم بعدم الحرص على الاستقلال الاقتصادي للدولة والتخلي عن إرادته السياسية، وإتاحة الفرص والمناخ الملائم لنمو ظاهرة الفساد الصغير، والكبير على وجه الخصوص.

فمع الاتجاه نحو اقتصاد السوق، ومع الاتجاه نحو المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، بدأ الفساد يتحول من مجرد فساد صغير – كالذي ساد قبل مرحلة الانفتاح – يقتصر على تلقي موظف لرشوة أو عمولة إلى جانب بعض الاختلاسات التي لم تتجاوز بضع آلاف من الجنيهات، تحول بعد الانفتاح إلى فساد كبير ذو خصائص وطبيعة خاصة.

فقد ترتب على السياسة الاقتصادية الجديدة صعود طبقة جديدة من أسفل السلم الطبقي هي طبقة "الرأسمالية الطفيلية" على حساب فئات الرأسمالية المنتجة، وقد صعدت تلك الطبقة الجديدة ومعها قيمها الجديدة أيضاً على المجتمع المصري وهي قيم مادية تؤكد على الانتهازية والمكسب السريع بدون بذل جهد، وتقلل من قيمة العلم ومكانته، وتقلل أيضاً من قيمة العمل والإنتاج. وقد كان الفساد هو أحد المظاهر التي جسدت هذه القيم.

ويذكر "جلال أمين" أن "ظواهر سقوط العمارات الجديدة والاعتداء على أموال الدولة وشيوع الرشوة، كانت مظاهر تجسد الرغبة في الصعود الاجتماعي والمادي السريع وهو صعود لا يحققه سوى الأنشطة الاقتصادية غير المنتجة وسوى اللجوء إلى الممارسات الفاسدة. غير أن هذه الممارسات الفاسدة لا يلجأ إليها فقط من يرغب في الصعود الاجتماعي السريع، وإنما أيضاً قد يلجأ إليها من يشعر بالإحباط الشديد نتيجة فشلة في تحقيق طموحاته مما أدى إلى المزيد من انتشار هذه الممارسات وانتقالها إلى فئات واسعة من المجتمع وإلى أوجه من النشاط تعتبر من أكثر المهن تطلباً لقيم النزاهة والاستقامة كمهن القضاء والتعليم ونواب البرلمان ورجال الشرطة والسياسيين".[102]

وهكذا تكاتفت قيم الطبقة الرأسمالية الجديدة، والتي تدعو إلى الانتهازية والمكسب السريع بدون علم أو عمل، مع إحباط الكثيرين الناتج عن عجزهم عن تحقيق طموحاتهم بسبل مشروعة في ظل مناخ يسوده الإحساس بغياب العدالة الاجتماعية والتوزيعية وعدم تكافؤ الفرص، وكانت النتيجة المنطقية والمتوقعة هي المزيد من انتشار ممارسات الفساد على نطاق واسع.

وقد امتدت سياسة السبعينيات إلى عقدي الثمانينيات والتسعينيات وحتى وقتنا الحاضر. وقد عكست أيضاً البنية الاقتصادية السائدة منذ الثمانينيات وحتى الآن، العديد من الأمراض الاجتماعية. فقد انتشرت ممارسات النصب والاحتيال والغش والجشع المادي والأنانية والسلوك الفردي.

وقد اتجهت الدولة مع بداية عقد التسعينيات إلى إبرام الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي لإعادة هيكلة الاقتصاد وخصخصة الشركات والمؤسسات المملوكة للدولة. وتسترت خلف عمليات الخصخصة العديد من ممارسات الفساد التي شارك فيها كبار الموظفين والمسئولين في الدولة.

ويكاد يكون هناك اتفاق بين كثير من الكتابات المهتمة بالفساد، على أن اتجاه الدولة نحو تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي وخصخصة القطاع العام وإتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص في تنفيذ خطط التنمية، قد أوجد مناخاً لأشكال عديدة من الفساد. [103] فقد انتشر الفساد خلال العقدين الأخيرين بمعدلات غير مسبوقة وبدرجة تعرض النظام ذاته للانهيار كما تشير إلى ذلك آراء كثيرة.

فقد تعامل **مجتمع رجال الأعمال** مع سياسات الإصلاح الاقتصادي باعتبارها أسلوباً أو طريقة لإثراء نفسه أكثر منه أسلوباً أو طريقة لخلق مناخ مناسب وللمنافسة الاقتصادية. [104] ونتذكر هنا المجتمع الصيني وكيف أُستثمرت أموال الفساد في مشروعات اقتصادية محلية أدت إلى طفرة النمو الاقتصادي.

وإضافة إلى ما سبق، فإن غياب العدالة الاجتماعية والتوزيعية يعد من أهم ملامح السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة التي تحيزت في سياساتها وقراراتها

دائماً – ولا تزال – لطبقة رجال الأعمال والأثرياء ضد مصالح الطبقة الشعبية والتي تمثل الغالبية من المصريين. وقد ترتب على ذلك زيادة معدلات البطالة وزيادة حدة التناقض الطبقي، وغير ذلك من الظروف الموضوعية الملائمة تماماً لتفشي المزيد من **ممارسات الفساد الصغير** بعد ما أصبح **الفساد الكبير** حقيقة لا مفر منها وآلية من آليات النظام.

ب- طبيعة السياسات الاقتصادية – الاجتماعية وانعكاسها على خصائص ظاهرة الفساد في المجتمع المصري في المرحلتين الاشتراكية، والليبرالية:

استناداً إلى ما استقرت عليه خصائص البنية الاقتصادية – الاجتماعية في المجتمع المصري خلال المرحلة الاشتراكية، تحددت ملامح وخصائص ظاهرة الفساد خلال هذه المرحلة، حيث اختلفت عما أصبحت عليه في المرحلة الليبرالية التالية.

وبداية، يكاد يكون هناك اتفاق على أن الفساد الذي كان معروفاً خلال المرحلة الاشتراكية هو "**الفساد الصغير**" ، حيث تمثلت غالبية وقائع الفساد في الاختلاسات والرشاوي الصغيرة، فضلاً عن محدودية انتشار تلك الظاهرة مقارنة بالعهود التالية.

وإذا ما طبقنا التعريف الذي تبنته الدراسة الحالية للفساد، فإن فساد المرحلة الاشتراكية، يمكن ألا نطلق عليه هذا المفهوم لأنه في رأي الباحثة ليس أكثر من مجرد حالات أو جرائم فردية عادية ولم يصل إلى حالة **السلوك الجماعي** الذي نعتبره السمة الجوهرية في تعريف الفساد، ولم يتحول إلى جزء من نسيج المجتمع وتفاعلاته اليومية، وخاصة مع انخفاض معدلاته خلال المرحلة الاشتراكية كما سبق أن أشرنا فضلاً عن عدم إثارة الحديث عن وجود مثل هذا الفساد إلا مع نهاية عقد الستينيات.

وقد اختلفت أيضاً أطراف الفساد في المرحلة الاشتراكية عنها في المرحلة الليبرالية، وذلك كانعكاس لطبيعة البنية الاقتصادية والطبقية والاجتماعية خلال هذه المرحلة.

"فقد شهدت المرحلة الناصرية تدميراً شبه شاملاً لرأس المال الخاص الكبير حيث ضربت قوانين الإصلاح الزراعي والتأميم الطبقة الإقطاعية ومن جاء منها للاستثمار في قطاعات الصناعة والخدمات. وبدأت الدولة في السيطرة على القطاع الأكبر من المؤسسات الرأسمالية الكبيرة في الصناعة والخدمات".[105]

وكان من محصلة ذلك أن نمت البيروقراطية المصرية كنتيجة لتزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية فضلاً عن التزامها بتعيين جميع الخريجين.

فانخفضت المراكز الاقتصادية والاجتماعية للأرستقراطية الزراعية والرأسمالية الصناعية والتجارية في مقابل ارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لفئات كبيرة من مستأجري الأراضي الزراعية وأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة، والعمال الصناعيين، وأصحاب المهن الذين أتاح لهم اتساع دور الدولة في الاقتصاد فرص للترقي السريع كمديرين لشركات ومؤسسات تملكها الدولة، أو كأعضاء في المجالس النيابية والمحلية، كما صعد ضباط الجيش سريعاً على السلم الطبقي بغض النظر عن أصولهم الطبقية.[106]

ومع تغير التركيبة الطبقية للمجتمع المصري بناءً على ما تم من تغيرات اقتصادية عميقة، اختلفت أطراف الفساد عما كانت عليها في المرحلة السابقة للثورة وفي المرحلة التالية لها، حيث تمثلت الفئات المرتكبة لوقائع الفساد في فئتين سبقت الإشارة إليهما، وهما: موظفي القطاع العام، وعناصر من النخبة العسكرية.

ولكن مع تطبيق